

136864

مَسَائِلُ جَامِعِيَّة (١٤)

التَّشْبِيرُ الْمُنْهِي عَنْ غَيْرِهَا

فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ

تَأَلَّفَ
جَمِيلُ بْنُ حَبِيبٍ اللَّوْحِيُّ

دارُ الْإِسْلَامِ لِلْخَطِّاءِ

لِلنَّشْرِ وَالنَّوْزِجِ
جَدَّة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجموع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

إدارة النشر والخزائن

المملكة العربية السعودية - جدة
الإدارة: ص.ب. ٤٢٣٤٠ جدة ٢١٥٤١
هاتف: ٦٨١٠٥٧٧ - فاكس: ٦٨١٠٥٧٨

الكتابات • تحت السلامة - شارع عبد الرحمن السديري - مركز السلامة التجاري
هاتف: ٦٨٢٥٢٠٩ - فاكس

• حي الشجر - شارع بلخشب - سوق الجامعة التجاري
هاتف: ٦٨١٥٠٢٧ - فاكس: ٦٨١٠٥٧٨

• فرع الرياض: حي السويد الغريب - بجوار سوق اليمامة
هاتف: ٤٣٣٣٧٣١ - فاكس: ٤٣٣٣٦٥٧

<http://www.al-andalus-kh.com>

E-MAIL : info @ al-andalus-kh. com

أصل هذا الكتاب رسالة علمية، تقدم بها المؤلف
لقسم الدراسات العليا الشرعية، بكلية الشريعة
والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة،
وذلك لنيل درجة (الماجستير).

وقد نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٤/١/١٤١٨ هـ.
وحصلت على تقدير ممتاز. نفع الله بها.

المقدمة

الحمد لله الذي أكمل الإسلام لعباده وامتن بهذا الإكمال، وميز الشريعة وأتمها على أحسن الأحوال، فجاءت ناصعة الأحكام وحيدة المثال، وقضى بمخالفتها لما عليه أصحاب البغي والضلال، وأصلي وأسلم على من بعثه الله بالهدى والإيمان، وأنزل عليه القرآن، وخالف بين هديه أهل الشرك والأوثان، والمعصية والنقصان، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان...

أما بعد:

فإن الله تعالى قد أكمل دينه، وأتم نعمته على المسلمين به، كما قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ فجاء الإسلام ليحول المسلمين من آحاد أو قبائل متنافرة نشأت على أديان وثقافات مختلفة إلى أمة واحدة لها دينها وشريعتها المتميزة، ولا يشاركها في هذا الشرف أمة أخرى، فكانت بحق خير أمة أخرجت للناس، كما قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ...﴾، وكانت خيريتها نابعة من كمالها وتماها في العقيدة والشريعة؛ لذلك كان الإسلام هو الدين المرضي عند الله فلا يسمو أحد إلا به، ولا ينجو أحد إلا عن طريقه، والأمم محتاجة إليه حاجة النفوس إلى الهواء والغذاء.

ومن صور كماله أنه تضمن كل خير دعت إليه الشرائع السابقة

وتممه ونسخ ماعدا ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ...﴾، ولقد جاءت أحكام الشرع التفصيلية ناطقة بهذه المعاني ليعي المسلمون ذلك إيماناً وليطبقوه عملاً، وجاء الفقه في الإسلام مستوعباً لكل ما يمس حياة المسلم فرداً أو جماعة .

ولما كان تميز شريعة الإسلام عن غيرها، وتميز المسلمين عن غيرهم أمراً مقصوداً للشارع، وكان الشأن أن يكون المسلم على أكمل الأحوال اللائقة به، فقد جاءت أحكام الشرع متوافرة بالمنع من التشبه بالأمم الكافرة السابقة، والمعاصرة، كما قال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾، كما وجهت المسلمين إلى مخالفة ناقصي الديانة كالمبتدعة الضلال والفساق والعصاة، كما شرعت مخالفة ما يكون من ناقصي العلم كالأعراب ونحوهم، وتضمنت حفظ المسلم مما يخالف الفطرة التي فطر الله الناس عليها فمنعت من تشبه الرجل بالمرأة، والمرأة بالرجل؛ لأن لكل منهما شأناً في الحياة وواجبات وطبيعة مختلفة عن الآخر، كما رفعت شأن المسلم فمنعته من التشبه بالحيوانات .

وحيث اقتضى التحاق بالدراسة في شعبة الفقه بقسم الدراسات العليا الشرعية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى تسجيل بحث علمي لنيل درجة (الماجستير) فقد اتجهت النية لدراسة هذا الجانب من أحكام الشريعة الغراء، وذلك بدراسة التشبه الذي جاءت الشريعة بالنهي عنه باعتبار ذلك من المخالفات التي عمت بها البلوى في هذا الزمن، واقتضت الحاجة بيانها بصورة واضحة جلية، فاخترت أن يكون عنوان البحث:

(التشبه المنهي عنه في الفقه الإسلامي).

وهو موضوع واسع الأطراف، بعيد الغور، يمتد من النوايا الداخلية، إلى الممارسات الظاهرية، ويضبط علاقة الإنسان بكل الفئات المحيطة به ممن هي في دائرة الكفر، أو العصيان، أو النقص . وسأجمل فيما يلي أهم الأسباب التي دعت إلى اختيار هذا الموضوع بعينه:

أولاً: إن موضوع التشبه بعمومه من أخطر القضايا في حياة المسلمين، وخصوصاً في هذه العصور المتأخرة، وذلك لاتساع دائرة علاقات المسلمين بغيرهم، واختلاط الشعوب والبلدان ببعضها بصورة لم تعهد من قبل، فالكفار مثلاً يتحكمون بأكثر الوسائط الثقافية والإعلامية المؤثرة عالمياً، ويثون سمومهم عقائد وأخلاقاً في الأرض طولاً وعرضاً، وغير الكفار ممن نهت الشريعة عن مشابهتهم كالأعاجم، والمبتدعة، والفساق، وغيرهم... لا يخلو منهم مجتمع مسلم اليوم، إما لكونهم في داخله ومن أفراد، أو بالمجاورة والقرب، وعت البلوى بذلك سائر بلاد المسلمين .

ولذلك كله رغبت في بحث موضوع التشبه وبيان حدوده، وضوابطه الشرعية، إسهاماً في تجلية هذه المعضلة التي يعيشها كثير من المسلمين في هذا الزمن، ونصحاً لنفسي، ولإخواني في الله، وتحذيراً مما قد يفضي إليه أمر التشبه من محبة الكفار أو أصحاب المعاصي، وما يسببه من ضياع الشخصية الإسلامية المتميزة التي جاء بها الإسلام .

ثانياً: إنه تبين بعد البحث والسؤال أن هذا الموضوع لم يبحث

من قبل بحثاً فقهياً بصورة متكاملة، وإنما وجدت بحوثٌ ومؤلفات تتناول جانب التشبه بالكفار من زاوية اعتقادية، ومسائل قليلة مثورة، فيما يتعلق بالفئات الأخرى المنهي عن التشبه بها، فأردت أن أجمع نثار هذا الموضوع، وأضم متفرقه، واجتهدت في دراسته من الناحية الفقهية تأصيلاً وتقعيداً وتمثيلاً لتكون حدوده وضوابطه بينة، جلية لا لبس فيها، رجاء أن يُنتفع بذلك .

ثالثاً : إن هذا الموضوع - بالخطة الموضوعية له - يتضمن اعتناءً كبيراً بالقواعد الفقهية التي لها مساس بالتشبه المنهي عنه، وحيث إن علم القواعد الفقهية من أنفع العلوم وأجلها قدراً للمتفقه، ولما يتميز به من نظرة شمولية أغلبية للأحكام، ولما درج عليه كثير من الباحثين المعاصرين من إبراز هذا العلم، ونشر تطبيقاته على أبواب الفقه المختلفة، ولرغبتي الجادة في الانتفاع بهذا العلم وممارسته في البحث العلمي، فقد رأيت أن موضوع (التشبه المنهي عنه) يحتاج إلى قواعد تضبط فروعه وتلم شتاته، فكانت هذه فرصة مواتية لي لخوض هذه التجربة العلمية من خلال هذا البحث، وقد أتاح لي ذلك - والله الحمد - قدراً جيداً من الاطلاع على كتب القواعد الفقهية، ومناهج مؤلفيها .

وفيما يتعلق بالدراسات السابقة فلم أعثر خلال إعداد خطة الموضوع، وأثناء كتابة البحث، وبعد بذل الجهد في ذلك على أي دراسة فقهية تتناول موضوع التشبه بعمومه، إلاّ كتابين هما أهم ما اطلعت عليه مما يستحق الذكر، تضمننا بعض ذلك، وإليك نبذة مختصرة عن كل منهما:

الكتاب الأول: كتاب «حسن التنبه لما ورد في التشبه»، لمؤلفه:

محمد بن محمد الغزي الشافعي^(١) (٧٧٩هـ - ١٦٠١هـ) .

وهو كتاب ضخيم، يقع في سبعة مجلدات، ولم يزل مخطوطاً، جمع فيه مؤلفه كل ما يتعلق بالتشبه الممدوح كالتشبه بالأنبياء، والصالحين . . والمذموم كالتشبه بالكفار، وأهل الجاهلية، والأعاجم، والفساق، والأعراب، والحيوانات، وغيرهم .

وساق في ذلك الآيات، والأحاديث، والآثار، وأقوال السلف، والحكم، والأشعار، وكان جُلُّ اعتناء الغزي إنما هو بالجمع، وكثيراً ما ساق أحاديث ضعيفة أو مردودة، وربما حكم على بعض الأحاديث التي يوردها .

ومما يؤخذ على الكتاب تكلفه أحياناً في تفريع وتوسيع الحديث عن بعض أنواع التشبه وإدخال ما ليس منها فيها، كما يظهر ذلك مثلاً في حديثه عن التشبه بالحيوانات، ولعل ذلك لأنه التزم كما في عنوان الكتاب بإيراد كل ما اتفق له مما له علاقة بالتشبه .

ومما يؤخذ على الكتاب أيضاً افتقاره إلى استنباط وبيان الأحكام والقواعد الشرعية التي تضمنتها النصوص الواردة في أبواب التشبه، سيما وقد اقتضاها السياق في بعض المواضع، وليكون ذلك أنفع للقارئ وأخصر للكتاب من جهة استغنائه عن إيراد كثير من المتشابهات .

(١) هو محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري، القرشي، الدمشقي، أبو المكارم نجم الدين، مؤرخ، باحث، أديب، مولده بدمشق عام ٩٧٧هـ، من كتبه: الكواكب السائرة في تراجم أعيان المائة العاشرة، وعقد الشواهد، والنجوم الزواهر في شرح أرجوزة لأبيه بدر الدين في الكبائر والصغائر، ورسالة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وغيرها، توفي بدمشق عام ١٠٦١هـ، انظر خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد المحبي، دار صادر، بيروت ١٨٩/٤٠ .